



في الدولة المدنية

الزواوي بغوره

كيف يمكن النظر فلسفيًا في موضوع (الدولة المدنية) بوصفه موضوعًا آنيًا، وجزءًا من الصراع الثقافي والسياسي في الفكر العربي المعاصر؟ ثمة موقفان فلسفيان يرى أحدهما أنه لا يجب على الفلسفة أن تتدخل في الآني واليومي والحاضر، وذلك لعدم اكتماله، ولأن معرفة حقيقته تحتاج إلى مسافة لم يتردد الفيلسوف بول ريكور بالمطالبة بها مستحدثًا بذلك مصطلحًا غريبًا لكنه يؤدي الغرض وهو التماسف (-distanci- ation). وسنده في ذلك، رأي الفيلسوف الألماني الحديث هيغل الذي شبه الفلسفة بطائر (منيرفا) الذي لا يظهر إلا عند الغسق، أي عند اكتمال الوعي والروح والفكرة. وفي مقابل هذا التوجه هنالك رأي انتشر كثيرا في الفلسفة المعاصرة، وتزعمته تيارات عديدة، ومنها مدرسة فرانكفورت أو النظرية النقدية التي ترى ضرورة الاهتمام بالآني والحاضر واليومي ومحاولة تشخيصه والقبض على معقوليته.

ويعد موضوع الدولة المدنية، من هذه الموضوعات التي تواجه كل باحث ومهتم بالمجتمعات العربية والإسلامية وتحولاتها ومصيرها في زمن العولمة. وتستدعي المشاركة النقدية في دراسته وبحثه من جهة طبيعته المفهومية، وقيمه الإجرائية، وفائدته العملية، وغاياته السياسية والاجتماعية. والحق، فإن مشكلات موضوع (الدولة المدنية) تبدأ من هوية العبارة نفسها، فهل هذه العبارة تشير إلى مفهوم سياسي يماثل من حيث القيمة مفهوم الدولة أو العدل أو الحرية أم هي محض شعار؟.

من المعلوم أن مفهوم الدولة مفهوم أصيل ومركزي في العلوم السياسية والفلسفة السياسية على حد سواء، إلا أن صفة (المدني)، لا تلحق بالدولة إلا في خطاب الفكر العربي السياسي الحديث والمعاصر. ولكن لا يعني عدم انتمائه إلى حقل الفلسفة السياسية، تقليلاً من قيمته الإجرائية أو وظائفه الإيديولوجية، بل نستطيع القول إن العكس هو الصحيح في حالة هذا المفهوم وسياقه السياسي والاجتماعي، وذلك بحكم أن اللغة السياسية لا تدعي البراءة الإيديولوجية، وبعيدة من أن تكون لها دلالة واحدة أو ثابتة، إنها لغة مفتوحة دائماً للمناقشة والاعتراض، وتبدو منفصلة من التحديد العلمي الصارم، ويغلب عليها التعدد، والتشتت في بعض الأحيان. ولا يشكل هذا الوضع المعرفي عيباً في ذاته، لأنه جزء من طبيعة اللغة السياسية، ولأن الصفة الأولى للمفاهيم السياسية ليس الوضوح، هذه القيمة العزيزة على العلم في صيغته الطبيعية، وإنما صفتها الأولى والأساسية هي قدرتها على تبرير الفعل السياسي، ومساعدة



مستعملها على بناء برامج عمل، وصياغة إيديولوجية سياسية مقنعة.

ثم إنه إذا كانت المفهومات السياسية في عمومها، ومنها بالطبع مفهوم (الدولة المدنية)، واسعة، وغير محددة تحديداً كافيًا، وغامضة نسبيًا، ومتعددة وظيفيًا، فإن السبب في ذلك يعود إلى طبيعتها التكوينية المزدوجة والمتمثلة بالطابع الوصفي والمعياري في الوقت نفسه، أي إنها تشير إلى وقائع اجتماعية وسياسية وتحمل أحكامًا قيمية وأخلاقية في الوقت نفسه.

وعليه، فإننا نستطيع القول، وذلك وفقًا لبعض المقاربات التي تقدمها فلسفة اللغة، إن المفهومات السياسية مفهومات مفتوحة، لا تفهم خارج مجموعتها المماثلة أو عائلتها المشابهة أو تشكيلتها الخطائية. ولذا، فإن كل محاولة لوضع حد، ولو كان نسبيًا، لهذا الاختلاف، واللبس، والتعدد، لا يحتاج إلى اتخاذ قرارات منهجية علمية بغرض صياغة دقيقة للمفهوم فحسب، وإنما يتطلب اتخاذ مواقف سياسية واعية كذلك.

وإذا كانت القرارات المنهجية لها منطقتها العلمي الخاص، فإن ما يجب لفت الانتباه إليه هو أن المواقف السياسية تتبع جزئيًا أو كليًا الاختيارات الإيديولوجية التي هي عبارة عن تأويل للمفهومات السياسية الأساسية، بمثل مفهوم الحرية، والمساواة، والعدالة، والتسامح، ويمكنها أن تركز على تصور ديني أو معطى تاريخي، أو رؤية للحياة (الخيرة/ الطيبة)، أو على رواية تاريخية للأمة، بحيث تقدم هذه المفهومات، سُلّمًا في التحليل، وقدرة على تأويل مقنع للواقع، وذلك بهدف مساعدة المقتنعين بها على تحقيق أهدافهم. فهل يتضمن مفهوم (الدولة المدنية) هذه المعاني، وهل يحقق هذه الوظيفة الإيديولوجية.

لا ينتمي مفهوم الدولة المدنية إلى مصطلحات الفلسفة السياسية القديمة أو الحديثة، فباستثناء ما نقرؤه في عنوان كتاب الفيلسوف الانجليزي جون لوك: (مقالتان في الحكم المدني)، فإن جميع ما نقرؤه في اللغات الغربية، وبخاصة الفرنسية والإنجليزية هو الألفاظ الآتية: الحالة المدنية التي يقصد منها حالة المواطن المدنية من حيث تاريخ الميلاد ونسبه (الاسم واللقب)، والوضع العائلي. واستعمالاً لصفة المدني في ثلاث مجالات سياسية وعلمية هي: المجتمع المدني أو المنظمات والجمعيات التي يشكلها المواطنون في استقلال عن مؤسسات الدولة، والقانون المدني الخاص بالحالات المدنية للأفراد، والأخلاق المدنية التي تقوم على مجموعة من القيم التي يجب أن يتحلّى بها المواطنون في المجال العام. إضافة إلى التصنيف العام القائم على التمييز بين المدني والعسكري.

ومع ذلك، فإن ثمة تدقيقًا تاريخيًا يفرض نفسه وهو أن الفكر السياسي الأوربي قد استعمل هذا المفهوم في سياق الصراع بين التسامح والتعصب، وبين الحرية والاضطهاد الذي عرفته الامبراطورية الرومانية في مرحلة اعتمادها للعقيدة المسيحية عقيدة رسمية. ولكن ومهما كانت القيمة التاريخية لهذه الإشارة، فإنها



تطرح قضية أساسية ألا وهي مسألة التسامح وكيفية تسيير التنوع العقائدي في المجتمع، ومخاطر فرض عقيدة واحدة، ودور الدولة المدنية في ذلك. لذا، فإننا لا نستطيع الإجابة عن سؤال المضمون المعرفي والإيديولوجي لمفهوم الدولة المدنية بإتباع طريقة البحث في القواميس والمعاجم، وإنما الذي نراه مناسباً هو السياق الثقافي والاجتماعي وطريقة الاستعمال والتوظيف.

وعليه، فإن هوية مفهوم الدولة المدنية يتحدد بسياق الفكر العربي الحديث والمعاصر بما هو فكر سياسي وإيديولوجي يعبر عن القوى الاجتماعية والسياسية من وراء استعمالها لهذا المفهوم، وإن الإجابة عن هذا السؤال يتطلب القيام بخطوتين متكاملتين الأولى تاريخية تستند إلى (أحداث الربيع العربي) بوصفها عتبة لقياس التحول التاريخي، تتبعها الخطوة التحليلية التي تحاول الوقوف عند عناصر مفهوم الدولة المدنية سواء في حده الأدنى أو الأعلى.

والحق، فإن الناظر في أدبيات عديدة تناولت هذا المفهوم، يدرك بيسر أن ثمة تحولاً أساسياً قد أصاب هذا المفهوم بعد أحداث (الربيع العربي)، بحيث يمكننا الحديث عن توجه عام كان يسود هذه الأدبيات التي تناولت المفهوم قبل أحداث (الربيع العربي) ثم أعقبه توجه جديد ينظر إلى المفهوم ذاته نظرة مغايرة. وبالنظر إلى أن المجال لا يسمح باستعراض هذه الأدبيات، والتي يمكن للقارئ أن يطلع عليها في المكتبات العامة أو على الشبكة العنكبوتية، فإننا سنكتفي بالإشارة إلى الندوة الحوارية التي جمعت مجموعة من العلماء والمفكرين على رأسهم محمد الغزالي وفرج فودة، ونظمتها هيئة الكتاب في مصر، بمناسبة معرض كتاب القاهرة، وذلك في عام 1992. والناظر في نص هذه الندوة يدرك بيسر اعتراض الإسلاميين، وعلى رأسهم محمد الغزالي، على مفهومي (الدولة المدنية) و(الدولة الدينية) على حد سواء، وعدّ (الدولة الإسلامية) مختلفة عن هذين الشكلين، وتشكل بديلاً منهما. وفي المقابل، نجد الليبراليين وعلى رأسهم فرج فودة يؤكد ضرورة قيام دولة مدنية. ولكن قراءة ما قاله المعلقون أو المعقبون، يظهر مدى الرفض للدولة الدينية والمدنية على حد سواء، ولكن بحجتين مختلفتين، الأولى هي أن الإسلام لا يملك دولة دينية، والثانية هي أن الدولة المدنية غير مناسبة والأفضل هو الدعوة إلى (الدولة الإسلامية). وتحمل هذه الدعوة مفارقة مكشوفة تتمثل في أنه إذا كان الخليفة غير معصوم، فإنه يطبق شريعة معصومة، ومن ثم فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو: ما الجدوى من تأكيد مدنية الحاكم إذا كان مدنية الدولة غير مصنونة، والحق فإن النتيجة التي نستخلصها من الآراء المقدمة في هذه الندوة هي أن الدولة المدنية استعملت في حدودها الدنيا ألا وهو المواطنة كما رفعها العلمانيون وبعض الإسلاميين، وذلك من أجل الاعتراض على (الدولة الإسلامية) بما هي دولة دينية في حدودها القصوى معززة بفكرتين أساسيتين هما: (الإسلام دين ودولة)، و(الإسلام هو الحل).



ولكن، في مقابل هذه العينة التي يرفض فيها الإسلاميون الدولة المدنية، نستطيع القول أن ثمة نصوصًا كثيرة كتبت بعد أحداث الربيع العربي، وبعضها يكتسب قيمة المؤشر، ومنها الندوة التي نظمها (معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية)، بالجامعة الأمريكية ببيروت في 2013، والتي تؤكد هذا التوجه العام نحو الدولة المدنية في حدودها العليا، وبالطبع فإن هذا التوجه فرضه السياق التاريخي المتمثل بأحداث الربيع العربي وما أفرزته من قوى اجتماعية جديدة على رأسها فئة الشباب التي رفعت شعار الديمقراطية والكرامة وطالبت بنهاية حكم الاستبداد، وهو ما أربك القوى الإسلامية، وفرض عليها لاحقًا تعديل بعض رؤاها السياسية، ومنها على وجه التحديد فكرة (الإسلام هو الحل)، و(الإسلام دين ودولة)، إضافة إلى التطورات التي نجمت عن سقوط بعض الأنظمة العربية، وظهور خطر الإرهاب الذي ارتبط بالإسلام السياسي. كل هذه العناصر، فرضت تحولًا في مفهوم الدولة المدنية تعكسه الأفكار الآتية:

1. إذا كان موضوع الدولة المدنية مرفوضًا قبل الربيع العربي بوصفه ماثلاً للدولة العلمانية أو الليبرالية التي جرى تشويهها ورفضها على نحو منهجي بحيث أصبح استعمالها يعني البدعة والكفر وفي أحسن الأحوال الانحلال والتغريب، فإن الملاحظ هو أن استعمال الدولة المدنية سيتغير بعد أحداث الربيع العربي، بحيث أصبح يشكل نوعًا من الاتفاق الضمني بين معظم التيارات السياسية والاجتماعية، على الرغم من بقاء بعض التيارات الراضية للمفهوم من جهة بعض الإسلاميين السلفيين أو بعض العلمانيين العقائديين.

2. إذا كان مطلب الدولة المدنية قد شكل ما يمكن تسميته لغة مشتركة بين مختلف الفرقاء، أو منطوق الخطاب، فإن المناقشة بل نستطيع القول إن الصراع الأكبر يدور، وما يزال كذلك، حول مضمون هذه الدولة، أو إذا شئنا الدقة، فإن اللعبة الكبرى تدور حول القواعد المنظمة لهذا المفهوم.

3. على الرغم من هذا الاختلاف، فإن ثمة اتفاقًا عامًا على أن مفهوم الدولة المدنية، دولة مناهضة لـ (الدولة العسكرية/ الدولة التسلطية)، و(الدولة الدينية/ الكهنوت) الشمولية في الوقت نفسه.

4. لم يكن استعمال الدولة المدنية إلا حصيلة توازن موقت بين التيارين الكبيرين في العالم العربي تيار التقليد وتيار التحديث، أو التيار الإسلامي والتيار الديمقراطي-العلماني، تحكمه علاقات القوى الاجتماعية الداخلية، وعلاقات القوى العالمية التي تشير في الحالتين إلى مخاطر كبيرة ليس أقلها انفجار المجتمعات العربية والإسلامية، ودخولها في حروب أهلية، ووقوعها فريسة سهلة للتدخلات الأجنبية التي تعمل على تفكيكها وتفتيتها.



5. يشير مفهوم الدولة المدنية في مقابل الدولة الدينية إلى مناقشة تظهر وتختفي بحسب القوى الاجتماعية والسياسية التي تناوبت على مقدمة المسرح في العالم العربي، بحيث نلاحظ استعماله في بداية القرن العشرين في المناقشة التي دارت بين فرح أنطون ومحمد عبده، حيث طوّر الشيخ محمد عبده أطروحة الدولة المدنية في رده على مسألة الاضطهاد في الإسلام التي قال بها فرح أنطون. ولكن هذا المفهوم سيختفي في سياق (فاجعة) بعض الاتجاهات الإسلامية من قرار إلغاء الخلافة العثمانية، وبخاصة تيار حركة الإخوان المسلمين، في حين إن بعض الاتجاهات الإسلامية الأخرى لم تر في قرار الإلغاء بأسًا على الإسلام، ومنها الحركة الإصلاحية في الجزائر على سبيل المثال، وتحديدًا عند الشيخ عبد الحميد بن باديس. ولكن ما يلاحظ هو اختفاء مفهوم الدولة المدنية من المناقشة العامة في سياق الصراع ضد الاستعمار، وضمن الحركات الوطنية التحررية، ومع بداية تأسيس الدولة الوطنية، ولكن بالنظر إلى الصعوبات التي عرفتتها هذه الدولة الوطنية وإخفاقها في تحقيق مشروعاتها وأهدافها، سيظهر من جديد مفهوم الدولة المدنية تعبيرًا عن أزمة الدولة الوطنية، سواء أكان من جهة مشروعيتها، ومصداقيتها، أم أصلتها وتأصيلها أو هويتها وقدرتها على تحقيق الإصلاح.

وعليه، نستطيع القول، إنه إذا كان صحيحًا أن الصراع حول مضمون مفهوم الدولة المدنية ما يزال قائمًا بين التيارات السياسية والاجتماعية المعاصرة في العالم العربي، فإن التوجه العام والغالب، يشير إلى أن ثمة ميلاً إلى الاعتراف بجملة من العناصر المشكلة لهذا المفهوم، أهمها:

1. تشير الدولة المدنية إلى الدولة القومية أو الدولة - الأمة. ويعد هذا الشكل من الدولة ظاهرة سياسية حديثة لم تعرفها المجتمعات القديمة، بما في ذلك المجتمعات الإسلامية.
2. الاحتكام إلى الديمقراطية بوصفها آلية تديرية، أو قيماً مشتركة على رأسها المواطنة وحقوق الإنسان.
3. بناء على العنصرين السابقين، فإن الدولة المدنية تحقق قدرًا من العلمنة وليس العلمانية، وذلك بحكم سياقها الاجتماعي والثقافي، والقوى السياسية التي تعمل على تشكيلها.
4. يعبر مفهوم الدولة المدنية عن الحد الأدنى من الإجماع السياسي وفي الوقت نفسه يمثل ردًا مناسبًا، ولو كان مؤقتًا، على جملة المخاطر التي تواجهها المجتمعات العربية، وعلى رأسها النزعة الطائفية، والقبلية، والجهوية.